

وزارة التجارة والصناعة

قرار رقم ٦١٤ لسنة ٢٠١٨

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي؛
وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها وتعديلاته؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة
للتوكيد القياسي وجودة الإنتاج؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل مسمى الهيئة المصرية العامة
للتوكيد القياسي وجودة الإنتاج ليكون مسماها الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الوزارة؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٨ بتشكيل الحكومة؛
وعلى القرار الوزاري رقم ١٣٠ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات
القياسية المصرية؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٥١٥ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات
القياسية المصرية والقرارات المكملة له؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٣٠٩ لسنة ٢٠١٧ بشأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات
القياسية المصرية؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٠٠١ لسنة ٢٠١٧ بشأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات
القياسية المصرية؛

وعلى كتابي رئيس مجلس إدارة غرفة الصناعات الغذائية المؤرخين ٢٠١٨/٥/٢٨ ، ٢٠١٨/٦/٣
وعلى كتاب رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة

بتاريخ ٢٠١٨/٦/٢٦ :

قرر :

(المادة الأولى)

تمد المهلة الممنوحة للمنتجين والمستوردين للمواصفة رقم ١٠٦٦ «المشروبات المحلاة غير الغازية - مشروبات الفاكهة والمشروبات الصناعية بنكهة الفاكهة» الواردة بالمادة الأولى من القرار الوزاري رقم ١٣٠٩ لسنة ٢٠١٧ لمدة ثلاثة أشهر أخرى اعتباراً من ٢٠١٨/٥/٢٣ وذلك لتوفيق أوضاعهم .

(المادة الثانية)

تمد المهلة الممنوحة للمنتجين والمستوردين للمواصفة رقم ١-٣٣٦ «المشروبات الغازية الجزء الأول : عام» الواردة بال المادة الثالثة من القرار الوزاري رقم ١٠٠١ لسنة ٢٠١٧ حتى ٢٠١٨/٩/٣ وذلك لتوفيق أوضاعهم .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الواقع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في ٢٠١٨/٧/١٥

وزير التجارة والصناعة

مهندس / عمرو نصار